

Title: PM Witnesses Signing Protocol to Automate Legislative Process

Source: Al-Ahram Website

Date: 09 Jan 2022

شهد الدكتور مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء، اليوم الأربعاء، بمقر مجلس الوزراء، مراسم التوقيع على بروتوكول تعاون بين وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، ووزارة العدل، بشأن تنفيذ مشروع ميكنة الدورة التشريعية.

ووقع بروتوكول التعاون المهندس رأفت هندي، نائب وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات لشئون البنية التحتية، والمستشار هاني حنا سدره، مساعد وزير العدل لشئون التشريع، وحضر مراسم التوقيع المستشار عمر مروان، وزير العدل، والدكتور عمرو طلعت، وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

ويأتي التوقيع على بروتوكول التعاون في إطار تنفيذ المشروع القومي للتحديث والتطوير والتحول الرقمي الذي ترعاه القيادة السياسية، واتساقاً مع أهداف المشروع القومي للتكنولوجيا الذي أعلنه الرئيس عبدالفتاح السيسي، رئيس الجمهورية، وتماشياً مع الاهتمام الخاص الذي توليه وزارة العدل لتطوير وتحديث منظومة العمل القضائية، وإستراتيجية وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات لتحقيق الانطلاقة المنشودة في هذا المجال في إطار الخطة القومية للاتصالات والمعلومات، والتي تضمنت أحد محاورها تطوير وميكنة دورات الأعمال، وهو الأمر الذي توليه القيادة السياسية الاهتمام البالغ نظراً لارتباطه وتأثيره الوثيق علي المواطن المصري.

وفي ضوء كون وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الاستشاري الفني الرئيسي للمشروع والجهة المرجعية فنيا فيما يتعلق بأنظمة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات لجهات الدولة، فقد اتفقت ووزارة العدل على استثمار ما سبق أن تحقق من نجاح في مشروعات أخرى مثيلة، ووقعا على هذا البروتوكول الذي يهدف إلى تطوير وميكنة الدورة التشريعية، بقطاع التشريع بوزارة العدل، ووضع آلية لربط قطاع التشريع بالوزارة مع مجلس الوزراء، ومجلس النواب، ووزارة شئون المجالس النيابية، وأي جهات أخرى ذات صلة بالدورة التشريعية، هذا بالإضافة إلى إتاحة بيانات دقيقة على مدار الساعة للإدارة وصناع القرار فيما يخص الدورة التشريعية.

وأشار الدكتور عمرو طلعت، وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، إلى أن نطاق عمل البروتوكول يتمثل في تطوير وميكنة الدورة التشريعية بقطاع التشريع بوزارة العدل من خلال مرحلتين، تتضمن المرحلة الأولى منه تحديد نطاق الأعمال والاحتياجات والمواصفات الفنية، بما في ذلك تحليل الاحتياجات الخاصة بتطوير وميكنة إجراءات الدورة التشريعية بقطاع التشريع بوزارة العدل، والجهات المعنية، ووضع خطة تفصيلية بهذه الاحتياجات، وإعداد وثيقة مشروع بالاحتياجات الفنية من برامج وتطبيقات وبنية أساسية، فضلاً عن تحديد الخطة الزمنية لتنفيذ المشروع والموازنة المطلوبة.

وأضاف وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات أن المرحلة الثانية من المشروع تتضمن متابعة وتنفيذ المشروع من خلال ثلاثة محاور، يعتمد المحور الأول فيها على تنفيذ البرامج والتطبيقات، من خلال تطوير منظومة إلكترونية خاصة بقطاع التشريع بوزارة العدل، وربطها بكافة الجهات، والهيئات ذات الصلة بالدورة التشريعية، ومنها مجلس الوزراء، ومجلس النواب، ووزارة شئون المجالس النيابية، وكافة الجهات المعنية.

فيما يتضمن المحور الثاني البنية التكنولوجية والاتصالات، من خلال رفع كفاءة البنية التحتية لقطاع التشريع بما يتناسب واحتياجات المشروع، وتوفير بيئة الاستضافة المناسبة واللازمة للمشروع، وتوفير خطوط الربط، وتوفير الأجهزة والمعدات والشبكات المحلية والواسعة وخطوط الربط، وتوفير نظم الأمان والسرية وأحقية الاطلاع لمستخدمي النظام كل بحسب صلاحياته، وتوفير

آلية الربط بين المواقع المختلفة، وتوفير رخص قواعد البيانات والتطبيقات، والدعم الفني المتخصص سواء في صورة استشارات أو دراسات أو بالاستعانة بكوادر فنية من شركات القطاع الخاص تحت إشراف وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، ويتعلق المحور الثالث بالتدريب، والذي يعتمد على تقييم الاحتياجات وتدريب ورفع مهارات وكفاءة العاملين في استخدام البرامج والتطبيقات المستهدفة.

من جانبه أشار المستشار عمر مروان، وزير العدل، إلى أن مخرجات هذا المشروع تتمثل في إعداد نظام أرشيف إلكتروني لحفظ المستندات الخاصة بالتطبيقات محل البروتوكول، وتوفير منظومة إلكترونية، لميكنة إجراءات الدورة التشريعية، فضلاً عن توفير آلية للربط بين قطاع التشريع والجهات ذات الصلة.